سير الزمان

مشكلة وادي النار

تاريخها وملابساتها السياسية والاقتصادية

الدولة المندحة

الدولة القاشية وعلاقة المال بالعمل

الدكتور شاخت

دعامة الرخ الاقتصادية

مشكلة وادي السار

تاريخها وملابساتها السياسية والاقتصادية

في ١٣ يناير ١٩٣٥ تم استفتاء السار فاختار ما يزيد على ٩٠ في المائة من المقترعين من ابنائه أن يعودوا الى الريخ . وينتظر ان يتم ذلك في أول مارس أو قبله بحسب القرار الذي يتخذه مجلس جامعة الأمم]

ما هي مشكلة السار

طلب الفرنسيون في سنة ١٩١٩ أن يعوّضوا من التدمير والتخريب اللذين بليا بهما في شمال فرنسا على ايدي الالمان في الحرب الكبرى . فانشأ ممثلو الحلفاء ، مقاطعة حول نهر السار ، لا شك في المانيتها ، ومنحوا مناجمها لفرنسا تحقيقاً لرغبتها . ونصّ هذه المنحة يجعل الدولة الفرنسية مالكة مطلقة دائمة لمناجم هذه المقاطعة . ثم عهد الى جمعية الامم في الاشراف على حكمها وتعيين لجنة من قبلها لهذا الغرض . واتفق اصحاب هذا القرار على ان يستفتى اهل السار ، بعد انقضاء خمس عشرة سنة على النظام الجديد ، فيختاروا اما البقاء على حالتهم الراهنة او الانضمام الى الريخ او الانضمام الى فرنسا . وهذا هو الاستفتاء الذي تمّ في ١٣ يناير سنة ١٩٣٥ وعرفت نتيجته

ولكن الباحث يسأل عن الباعث على نشوء مشكلة كمشكلة السار . والجواب عن ذلك السؤال مطويّ في نزعة الانسان الى الحرب والكفاح . فاذا أحرز النصر طمع في الاصلاب . وقد تتغير طبيعة الانسان من حيث نظره الى الاصلاب ، فيطلبها في عصر نساء وحظايا وفي آخر ذهباً او موارد للثروة كالمناجم والمصانع . ولكنها اصلاب على كل حال يطمع الظافر في الحصول عليها اذا رأى الى ذلك سبيلاً . ووادي السار من البقاع الاقتصادية التي ترنو اليها الابصار في غرب اوربا . فهو يتاخم المانيا من جهة ومقاطعتي الالزاس واللورين من جهة اخرى ولا تزيد مساحته على ٧٢٦ ميلاً مربعاً . اما سكانه فحوالي ٨٠٠ الف نسمة فهو من اكثف المناطق الاوربية سكاناً لان متوسط سكان السار في الميل المربّع الواحد ١٠٨٦ نسمة ، يقابل ذلك ٩٠٠ نسمة في الميل المربّع في اكثف مناطق فرنسا سكاناً . والباعث على ازدحامه بالسكان كثرة مناجم الفحم فيه ومصانع الحديد والزجاج والخزف . فقبيل الحرب الكبرى استخرج من مقاطعة السار وحدها لحم يعدل نصف ما استخرج من مناجم فرنسا قاطبة . فالصناعات السارية المختلفة نشأت بحكم الطبع حول مناجم الفحم . حتى اننا لا نجد من جميع سكانه الا نحو خمسة آلاف فقط يعنون بحراثة الارض وزراعتها

وعلى ذلك كانت مقاطعة السار لقمةً شهيةً تضع بها الفرنسيون انظارهم في سنة ١٩١٨ — ١٩١٩

بيد ان الفرنسيين لم يشيروا مطلقاً الى السار في التصريحات التي صرّحوا بها في خلال الحرب. فتصريحات الحلفاء في دسمبرسنة ١٩١٦ ويناير ١٩١٧ وقرار البرلمان الفرنسي في يونيو ١٩١٧ وبنود ولسن الاربع عشرة، تنص جميعها على وجوب اعادة مقاطعتي الالزاس واللورين الى فرنسا، ولكنها خلو من اية اشارة الى السار. ولكن هذا لا ينفي ان الفرنسيين كانوا قد بدأوا يفكرون في ضم السار اذا آتاهم الله النصر في الحرب. فالمعاهدات السرية التي عقدت بين الحلفاء في خلال الحرب اشدّ كشفاً عن حقيقة اغراضهم من تصريحات رجالهم الرسمية. ففي فبراير ومارس سنة ١٩١٧ عقدت فرنسا وروسيا اتفاقاً سريًّا، منحت بمقتضاه الامبراطورية روسيا: والالزاس واللورين ومنطقة الفحم في السار لفرنسا. وقبل ذلك بشهر واحد كان الوزير بريان Briand قد كتب الى السفير الفرنسي في لندن في هذا المعنى. قال انهُ لابدَّ من اعادة الالزاس واللورين الى فرنسا بحدودها سنة ١٧٩٠ وهي حدود تجعل وادي السار جزءًا منها. بل ان طائفة من الرجال غير الرسميين تمادوا في الطلب فقالوا ان فرنسا خسرت لحم السار في سنة ١٨١٥ وحديد اللورين في سنة ١٨٧٠ فتفقدت بذلك مكانتها الاقتصادية، وانهُ في سبيل استعادة هذه المكانة لا بدَّ من مدّ حدود فرنسا حتى نهر الرين نفسه

فلما التأم مؤتمر السلام كان رائد الفرنسيين مطالبهم السرية لا تصريحاتهم العلنية. وفي مارس سنة ١٩١٩ اطلق كلمنصو قنبلتهُ الاولى على مؤتمر فرساي اذ طلب ان تجعل حدود فرنسا ما كانت عليهِ سنة ١٨١٤ (وهذا يعني دخول السار ضمن هذه الحدود) وان تمنح حق الارتفاق من مناجم الفحم وراءها. لذلك نرى ان مشكلة السار كان لها وجهان من يوم ولادتها. أما الوجه الاول فمصير المناجم وأما الثاني فمآلة المقاطعة السياسية

فخشي لويد جورج وولسن، ان يفضي التسليم بطلب كلمنصو، الى انشاء مشكلة جديدة كمشكلة الالزاس لورين، تكون من البواعث على الحرب في المستقبل بين المانيا وفرنسا، فعارضا في مقترحهِ. قالا انهما لا يريان مانعاً يمنع استيلاء فرنسا على مناجم الفحم، ولكن السار يجب ان يمنح استقلالاً سياسيًّا على الاقل. فلما عجز المؤتمر عن حلّ العقدة عيّنت لجنة لدرس الموضوع ووضع حلٍّ وسطٍ. وكان ممثل فرنسا في هذه اللجنة أندريه تارديو، ابن كلمنصو الروحي، وكان ممثل بريطانيا رجل يدعى هدلم مورلي. أما ممثل الولايات المتحدة الاميركية فكان الاستاذ هاسكنز أحد اساتذة جامعة هارفرد المعروف بنزعتهِ الفرنسية. فاستقرّ قرار اللجنة على ان حق استغلال المناجم يجب ان يمنح لفرنسا. وأما حكم المقاطعة فيجب ان يعطى لمجلس محايد أو دولي

فلما صدر قرار اللجنة استعمله كلمنصو في سبيل الغرض الذي يرمي اليهِ. ذلك ان ولسن لم يكن يشاطر الاستاذ هاسكنز حماسته في سبيل منح السار لفرنسا، ولكنهُ كان معنيًّا شديد العناية

بانشاء جمعية الامم ، وكان كلمنصو يدرك هذا ، فاقترح في الحال ان يعهد الى جمعية الامم في حكم السار وأرضى بذلك ولسن وفاز بموافقته

فلما كتبت معاهدة ڤرساي ، نص فيها على ان فصل مقاطعة السار عن المانيا لن يكون مطلقاً ، بل يجري استفتاء فيها سنة ١٩٣٥ يتقرر مصير البلاد بحسب نتيجته التي يسفر عنها، وتكون السيادة على البلاد في خلال هذه المدة ، لجمعية الامم . وتباشر جمعية الامم هذه السيادة عن طريق لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء تكون مسئولة امام جمعية الامم دون غيرها ولا يمثل سكان السار في الريخستاج في خلال ذلك . هذا من الناحية السياسية . اما من الناحية الاقتصادية فان مناجم المقاطعة ، وكانت من قبل ملكاً في الغالب للدولة الالمانية، فتصبح ملكاً مطلقاً من اي قيد للدولة الفرنسية . فاذا استقر قرار الشعب الساري في استفتاء سنة ١٩٣٥ على العودة الى الريخ وجب على الريخ ان يبتاع المناجم من فرنسا وان يدفع الثمن ذهباً

دواعث المشكلة السياسية

قامت سياسة فرنسا الخارجية في سنة ١٩١٩ وما بعدها ، على وجوب السعي الى ضمان سلامة البلاد من غزوة المانية ثانية . والسلامة يمكن ان تضمن باساليب مختلفة ، لم يكن ضم السار اهمها . وسوف يرى القارىء في صفحة اخرى من هذا المقال ان مناجم السار منحت لفرنسا ، لأن الاساليب الاخرى المقترحة لم تحقق الغرض المنشود . ولكن فرنسا تطلب ضماناً لسلامتها . وهو طلب قائم على الرغبة في التحصن ضد الغزو لا على الرغبة في بسط سيادة فرنسا على اوربا . ففي ربيع سنة ١٩٣٤ وقف المسيو دومرغ — رئيس وزارة فرنسا حينئذ — يطلب ان تزاد الاعتمادات الخاصة بالدفاع القومي. فأشار في خطبته ، من دون تكلف او كبرياء الى ما خبرته فرنسا من ويلات الحرب اذ قال « لقد شهدت في حياتي حربين » . فكانت هذه الاشارة كافية لفوز المقترح بأكثرية الاصوات . وثمة طائفة كبيرة من الفرنسيين تستطيع ان تقول قول دومرغ ، ذاكرة ان الالمان غزوا فرنسا في خلال حياتهم مرتين . وهذه الذكرى جانب اساسي من تفكير فرنسا السياسي . فتجاهله في نظرهم ليس سخاء وكرماً بل هو حمق ما بعده حمق

وقد كانت بريطانيا ترى رأي فرنسا في هذا الصدد ، فطلبت ما يضمن لها عدم تجدد الخطر الالماني الذي كان يهددها قبل الحرب . ولكنها حصرت مطالبها في ما يختص بالاسطول والمستعمرات ، فنازلت بانم المستعمرات الالمانية ، ودمرت كذلك اسطولي المانيا الحربي والتجاري من دون ان تلقى مقاومة ما

ولكن فرنسا لم تكن في المقام الجغرافي الذي يمكنها من تحقيق مطالبها من دون ان تثير ضجة حولها . فالضمانات التي طلبتها كانت محصورة في منطقة نهر الرين ، ولهذه المنطقة مكانة كبيرة في

السياسة الدولية. يضاف الى ذلك ان بريطانيا حققت مطالبها اولاً ، وبعد ذلك صار يصعب على المانيا ان تسلم بأكثر مما سلّمت به من دون ان تقاوم وتعترض . وادرك كلمنصو هذا ، ولكنهُ ادرك في الوقت نفسهِ ، انهُ اذا نكثت المانيا عهودها ، وجب على فرنسا دون غيرها ، ان تتحمل معبّة ذلك . ومن هنا تشدّده في وجوب حصول فرنسا على الضمانات الكافية لسلامتها . وقد افرغ طلب هذه الضمانات اولاً في اقتراح مؤداهُ انشاء دولة محايدة مستقلة استقلالاً ذاتياً على ضفة الرين اليسرى تمتد من الجنوب الى الشمال على حدود فرنسا ولكسمبورج وبلجيكا وهولندا. ونحن نجد نواة هذا الاقتراح في المعاهدة السرية التي عقدت بين فرنسا وروسيا في خلال الحرب وفي مناقشات لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية وفي مقترحات المارشال فوش . ولكن لويد جورج وولسن رفضا ان ينظرا في المشروع . فما شجر الخلاف ، كان الاتفاق وسطاً بين الرأيين فتقرر ان تحتلّ البلاد الواقعة على ضفة الرين اليسرى مدى خمس عشرة سنة ، وان تنزع جميع الاستحكامات الحربية منها علاوة على نزعها من منطقة عرضها ٥٠ كيلو متراً على ضفة الرين الشرقي . ووعدت المانيا ان لا تحشد ذخيرة الحرب مطلقاً في هذه المنطقة

***

كان طمع فرنسا في السار مطويّاً في اقتراحها انشاء دولة مستقلة محايدة على ضفة الرين اليسرى . فلما اخفق هذا الاقتراح اصبح لوادي السار شأن خاص بحد ذاتهِ . لأن الفرنسيين رأوا ان ضمّ السار يضعف الى مدى بعيد من قوة المانيا ، لأن قوة الدول الصناعية الحديثة مرهون بثروتها الطبيعية وفي مقدمة هذه الثروة مناجم الفحم والحديد . ولا يخفى ان فرنسا فقيرة بمناجم الفحم . فعودة مقاطعة اللورين اليها — واللورين غنية بمناجم الحديد — تجعل حاجتها الى الفحم اشد مما كانت ، لان مقاطعتي الالزاس واللورين تستهلكان ما متوسطهُ ١٨ مليون طن من الفحم في السنة ولا تنتجان الاّ اربعة ملايين طن. فرأت فرنسا الفرصة سانحة لزيادة ثروتها على حساب العدوّ المقهور ، فطلبت مناجم السار كما طلبت بريطانيا ضم مستعمرات المانيا وتدمير قواها البحرية

والبواعث الاقتصادية في طلب ضم السار ، متصلة اوثق اتصال ببواعث السلامة والرغبة في ضمانها . فقد وضعت معاهدة فرساي على قاعدة تفوّق الناحية الاقتصادية في الحياة القومية والدولية . وعلى هذا الاساس سوّغ طلب ضم السار . فمنطقة الالزاس واللورين والسار ، وحدة اقتصادية لا يمكن فصم عراها . في السار فحم وفي اللورين حديد وليس بين البلادين الاّ ثلاثون ميلاً . ففصل احداها عن الاخرى ، ليس في مصلحة هذه ولا في مصلحة تلك . ثم ان السار منطقة صناعية لا يعنى من سكانها بالزراعة الاّ ستة في الالف. واما الالزاس فغنية بالمحصولات الزراعية . فالتبادل التجاري بين البلاد طبيعي مرغوب فيهِ . نعم ان منطقة الالزاس واللورين كانت مفصولة عن منطقة السار قبل سنة ١٨٧٠ ولكن ذلك كان قبل ان دخلت الصناعة الى وادي السار اذ كان سكانهُ ربع

ما هو الآن وجل اعتمادهم في رزقهم حينئذٍ على حرث الارض وزرعها. فلما دخلت الصناعة هذه البلاد كانت الحرب البروسية الفرنسية قد انتهت واصبحت منطقة السار جزءًا من الوحدة الاقتصادية المؤلفة من الالزاس واللورين والسار. فالتقدم الاقتصادي الذي اصابتهُ هذه البلاد بين سنة ١٨٧٠ و١٩١٤ اصابتهُ كوحدة غير متجزئة. ولذلك طلب الفرنسيون — وقد اعيدت اليهم الالزاس واللورين — ان تبقى هذه الوحدة غير مجزئة كذلك. فضم السار سواء كانت السار جزءًا من المانيا ام جزءًا من فرنسا: يحتاج الى حديد اللورين وحديد اللورين يحتاج الى فحم السار

***

ثم ان للمسألة وجهاً ثالثاً. ذلك انَّ مناجم الالمان اجتاحت شمال فرنسا في خلال الحرب الكبرى وشمال فرنسا من اهم المناطق الصناعية فيها. فاجتياح الالمان له دمّر معظم معالمهِ ومناجمهِ، وقد قدّر المال الذي انفقتهُ حكومة فرنسا على ترميم هذه المنطقة باربعة آلاف مليون جنيه. اما المانيا فاعترفت بانها دمّرت المصانع والمناجم عمداً وسلّمت بعدل التعويضات. وقد اتفق الفريقان على مبدإ التعويضات، ولكنهما اختلفا على المبلغ وطريقة توفية نقداً وعيناً. كان لابدَّ لالمانيا من توفية جانبٍ من مال التعويض بالذهب. ولكن فرنسا طلبت ان تكون توفية الجانب الآخر عيناً اي تمنح البلدان التي يحق لها التعويض مقادير من الفحم والحديد وغيرهما من انواع الثروة الطبيعية. وعلى هذا الاساس طلبت فرنسا ان تُمنح مناجم السار. وقد اثبت الاختبار ان التعويض العيني كان اجدى من تعويض المال. ذلك ان فرنسا كانت قد ضمنت لابنائها كلَّ خسائرهم التي نشأت من الحرب نفسها. ففي سنة ١٩٢٢ كانت الحكومة الفرنسية قد اعطت ابناءها المستحقين نحو مائة مليون جنيه لترميم ما دُمّر من املاكهم في المنطقة التي اجتاحتها الجيوش. ولكنها حتى اول مايو سنة ١٩٢١ لم تكن قد استوفت شيئاً من مال التعويض. وفي سنة ١٩٣١ الغي نظام التعويض بتاتاً. فكأن فرنسا انفقت على ترميم اراضيها المجتاحة من مالها الخاص

يضاف الى ذلك الباعث التاريخي، وهو ان فرنسا ترغب في جعل نهر الرين حدَّها الشرقي، فاحرزت اقساطاً متفاوتة من النجاح في تحقيق هذا الغرض على ايام ريشيليو ولويس الرابع عشر ونبوليون. وها هوذا كلمنصو يحاولهُ من جديد. ألا ترى اليهِ وقد خاطب ولسن قائلاً: «انك تحاول ان تنزع من المباحثات السياسية الشعور والذاكرة. فالعالم لا يحكَم بالمبادىء المجرَّدة دون غيرها... والمصالح الاقتصادية ليست كلَّ شيء... ان المسألة التي قيد البحث ليست مسألة التعويض المادي فقط.. لان الحاجة الى التعويض المعنوي لا تقل عنها خطراً..». وادعى كلمنصو ان ١٥٠ الفاً من الفرنسيين في السار يطلبون ضمَّ هذه المقاطعة الى فرنسا مع ان المتكلمين باللغة الفرنسية في السار في سنة ١٩١٠ كانوا لا يزيدون على ٣٤٢ نسمة. وقد اثبت الاستفتاء الاخير ان ٤ في الالف فقط اقترعوا في جانب الضمّ الى فرنسا

انسار بعد المعاهدة

كان شعور السارين ، بعد وضع المعاهدة ، شعور الاطفال انتزعوا من حضن امهم فاعتقدوا ان حكم جمعية الامم او حكم لجنتها ليس الا ستاراً لحكم فرنسا . ومع ما اسبغوه من الاقبال والرخاء الاقتصادي بين المعاهدة والاستفتاء ، لم يسروا بها ولم يجهروا الا بتبرمهم

ومما يؤسف لهُ ان طريقة الحكم في بضع السنوات الاولى بعد عقد المعاهدة ، مكنت هذا الشعور في نفوس السارين. ففي الفترة التي انقضت بين نوفمبر ١٩١٨ وفبراير سنة ١٩٢٠ — وهو التاريخ الذي تسلمت فيه الجمعية مقاليد الحكم في السار — كانت المقاطعة محتلة احتلالاً عسكريًّا فرنسيًّا فالغيت في خلال ذلك الحقوق المدنية والسياسية وحدثت عدة حوادث بين اهالي البلاد وبعض الجنود. فلما تسلمت اللجنة الحاكمة الاولى مهام الحكم في فبراير سنة ١٩٢٠ انتهى الاحتلال الفرنسي ولكن ظل شبح السيادة الفرنسية مبسوطاً على البلاد . كان رئيس اللجنة فرنسيًّا يدعى رو Rault وكان معظم اعضاء اللجنة يميلون الى فرنسا . وكان لبنوك باريس حصص كبيرة في معظم صناعات البلاد . ولما كانت فرنسا تملك المناجم اضطرت الصناعات المختلفة ان تعنو للسيادة المالية الفرنسية الا صناعتان منها . واذن كان شعور السارين حينئذ في مجلهِ وهو ان حكم جمعية الامم ليس الا ستاراً لسيطرة فرنسا

وعلاوة على ذلك كانت المعاهدة قد نصَّت على ان السار بلاد مستقلة عن المانيا . فالغت اللجنة الحاكمة العلم الالماني وصنعت علماً جديداً خاصًّا بالمقاطعة، وبدلت الختم الامير اطوري الالماني بختم جديد، وطبعت طوابع بريد جديدة لتستعمل محل الطوابع الالمانية. فلقي كل ذلك معارضة شديدة من الاهلين . لان هذا الابدال كان في نظر اعضاء اللجنة مجرد تغيير شيء بآخر واما في نظر السارين أنفسهم فكان بتًّا للصلة بينهم وبين المانيا . فالساريون كانوا المانًا وكانوا يباهون بهذا . فكل محاولة رُمِيَت الى احاطة البلاد بمظاهر الاستقلال الذاتي لم تخرج في نظرهم عن كونها محاولة لجعلهم فرنسيين او ايطاليين . ولو ان اللجنة كانت مؤلفة من ملائكة لما رضي الساريون عنها لانهم ملائكة غير المان

هذا الشعور المتغلغل في نفوس السارين واذهانهم ، حملهم على اغفال الفوائد التي جنوها من حكم جمعية الامم . ففي الربح السابق للحرب ، كان المقام الاول لفحم الزور لا لفحم السار . وكان السبق لمنتجات وستفاليا لا لمنتجات السار في الاسواق الالمانية . ولكن الفرنسيين ادركوا من البدء انهم لا يستطيعون ان يفوزوا بولاء الاهلين الا اذا مهَّدوا للسار سبيل الرخاء . لذلك ازيلت العقبات التي تحول دون رواج فحم السار ومنتجاته في المصانع الفرنسية والاسواق الفرنسية . ومع ان الازمة العالمية أثرت في رخاء الاهالي في بضع السنوات الاخيرة، الا أنهم جنوا فائدة تذكر من دخولهم ضمن النطاق الجمركي الفرنسي . ومما لا ريب فيهِ ان الازمة كان لها أثر في المانيا اعظم منهُ في فرنسا . فكأن هذا الضمّ الجمركي كان جزيل الخير على السارين

يضاف الى ذلك ان نقابات العمال ازدهرت في عهد جمعية الامم . مع ان انشاءها كان ممنوعاً في عهد الامبراطورية ، وعاد ممنوعاً بعد تسلم هتلر لمقاليد الحكم . ومن الفوائد التي اصابها السار ان تقدم بعد الحرب كان على أساس الفرنك وتقلب الفرنك كان أقل جداً وأيسر من تقلب المارك

فالساريون قلما أشاروا الى ما جنوا ولكنهم كثيراً ما جهروا وجأروا بيواعث تبرمهم . وفي مقدمتها استعمال الجندرمة الفرنسية . نعم ان جيش الاحتلال الفرنسي نقص رويداً رويداً بعد سنة ١٩٢٠ ولكنه لم يذهب تماماً ، ومن بقي منه اطلق عليه اسم «بوليس سكك الحديد» . ذلك ان اللجنة الحاكمة الاولى تلكأت في استمداد رجال الجندرمة من الساريين نفسهم لأن رو Rault رئيسها كان يرى انه من المتعذر وجود بضعة ألوف من الساريين موالين لنظام الحكم الجديد يمكن الاعتماد عليهم . فساء هذا الساريين واضافوا اليه تبرمهم بالنفقات الطائلة التي لا قبل لهم بها . ولما كانت اللجنة الحاكمة تحمل تبعة المحافظة على الامن العام رفضت ان تغامر مغامرة قد تسوء عقباها . على كل كان لبقاء بعض الجنود الفرنسيين أثر غير محمود في نفوس السكان

ومما شكا منه الساريون عدم اشتراكهم اشتراكاً فعلياً في الحكم ، مع ان نصيبهم فيه بعد الحرب ، كان أعظم جداً من نصيبهم فيه قبلها . ذلك ان معظم كبار الموظفين في السار قبل الحرب كانوا ألماناً من برلين . فلما تولت لجنة جمعية الامم الحكم استغنت عن خدمات هؤلاء لاضعاف النفوذ الالماني من جهة ولارضاء الساريين من جهة ثانية بتعيينهم في المناصب الشاغرة . ولكنهم ما كادوا يعطون هذا حتى طلبوا المزيد . فلما رأت اللجنة انشاء برلمان استشاري لهم مؤلف من ثلاثين عضواً ينتخبون بالاقتراع العام ، كان اول مطلب طلبه البرلمان حق اقتراح التشريع ، واستجواب الحكومة ، والتمتع بالحصانة النيابية

وبلغت المرحلة الاولى في حكم السار بحسب النظام الجديد ، ذروتها في سنة ١٩٢٣ اذ استفحل التبرم وكان الباعث المباشر عليه احتلال فرنسا الرور ، فاضرب عمال مناجم السار اضراباً دام مائة يوم ، عطفاً على اخوانهم في الرور . فاتخذ رو رئيس اللجنة الحاكمة وسائل شديدة لمعالجة الحالة فضيق على الحريات وقرر ان يستدعي الجنود الفرنسية اذا اضطرب حبل الامن

هذه الحوادث نبهت بريطانيا الى ما هو جار في مقاطعة السار ، وكانت حتى ذلك الوقت مرخية العنان لفرنسا فيها . فطلبت الحكومة البريطانية تعيين لجنة للتحقيق في اعمال اللجنة الحاكمة في السار فظهر ان جمعية الامم لم تمارس في خلال السنوات الثلاث التي انقضت على لجنة «رو» اية سيطرة على اعمال اللجنة وان رو نفسه كان مسيطراً على اللجنة ، بل انه قرر تنفيذ خطط جديدة احياناً من دون ان يستشير زملاءه . فكان من اثر هذا التحقيق ان جعل رو يستشير زملاءه في كل اعماله . وقد خلف في منصبه هذا الى سنة ١٩٢٦ لما عين ستيفنز الكندي رئيساً ثم تبعه المستر جفري نوكس الانكليزي وهو لا يزال رئيساً الى الآن

وقد كان الجانب الاخير من رآسة رو ورآستي ستيفنز ولوكس عهد سلام واقبال . ففي الناحية الواحدة كان الساريون قد تعوّدوا نظام الحكم الجديد ومع ان معارضتهم لم تضعف الاّ انها فقدت لذعها الاول . ثم ان اللجنة نفسها فقدت رويداً رويداً خضوعها للنفوذ الفرنسي ، لان الرئيسين اللذين خلفا رو كانا انكلو مكسونيين . وضعفت في هذا العهد الدعاية الفرنسية في المدارس ونقص الجنود الفرنسيون الباقون في البلاد رويداً رويداً حتى خرج آخرهم من البلاد في سنة ١٩٣٠ وفي بداءة سنة ١٩٢٧ بدأ الماليون الفرنسيون يبيعون حصصهم في الصناعات السارية فهدوا بذلك السبيل ليكون الحكم حكماً محايداً على قدر المستطاع . وفي خلال هذه المدة حلّ التقارب بين فرنسا والمانيا الذي عقده بريان وتشرزمان في لوكارنو . وفي سنة ١٩٢٩ اخذ تشرزمان وبريان يبحثان في امكان بيع مناجم السار لالمانيا ، ولكن ارباب الصناعة في الرور لم يرقهم هذا فكان الثمن الذي عرضهُ تشرزمن على فرنسا اقل كثيراً مما يمكن قبولهُ

فلما تسلم هتلر مقاليد الحكم في المانيا ، تعقدت الحالة ، لان حلّ هتلر لنقابات العمال حمل الاشتراكيين السارين على التفكير في الدعاية الى ابقاء الحالة الراهنة . وظنّ بعض الكتّاب ان النزاع الديني في الريخ ، لا بدّ ان يحمل الكاثوليك من السارين ، وهم اكثرية ، على مقاومة العودة الى حظيرة الريخ . وبلغت المسألة اعقد ما يكون في صيف ١٩٣٤ اذا اشتدت الدعاية النازية في السار فطلب رئيس اللجنة قوة دولية للاشراف على حفظ الأمن في البلاد . فأقضى هذا بعد مفاوضات طويلة الى انشاء القوة الدولية وانتظام بريطانيا فيها . فكان هذا القرار خير مخرج للدول من مسألة كادت تتفاقم حتى رأى بعضهم شرر الحرب متطايراً منها

بعد الاستفتاء

لما اقترب ميعاد الاستفتاء أفتى كثيرون من الكتّاب المطلعين على دقائق الحالة في السار ان المانيا لا بدّ فائزة باكثرية كبيرة . ولكن احداً منهم لم يبلغ في تقديره حدّ التسعين في المائة او تزيد التي نالتها المانيا حقيقة في الاستفتاء . وهذه الاكثرية الكبيرة تهوّن على جمعية الامم اتخاذ القرار النهائي في اعادة السار الى الريخ . ذلك انهُ لو كانت نتيجة الاستفتاء مثلاً ٦٠ في المائة في جانب المانيا و٤٠ في المائة في جانب الحالة الراهنة ، لاضطرّت جمعية الامم ان تقيم في القرار الذي تتخذه وزناً لهذه الاقلية الكبيرة ، وقد يحملها ذلك الى شطر السار ، وهذا لا ريب يقيم المانيا ويقعدها وهو مما لا يطرب لهُ محبّ السلام . ففوز المانيا بهذه الاكثرية الساحقة كان في مصلحة السلام وقد اعترف المسيو فلاندان رئيس وزراء فرنسا بذلك فقال « ان نتيجة استفتاء السار انتزاع للسلام » . وردّد الهر هتلر من ناحيته ما قالهُ قبلاً وهو انهُ بعودة السار تصفّى آخر المسائل المعلقة بين فرنسا والمانيا مما يخص الحدود بين البلادين . وينتظر ان يسلّم السار لالمانيا في اول مارس ١٩٣٥